المحور الثالث: التحليل النقدي من المنظور الكينزي.

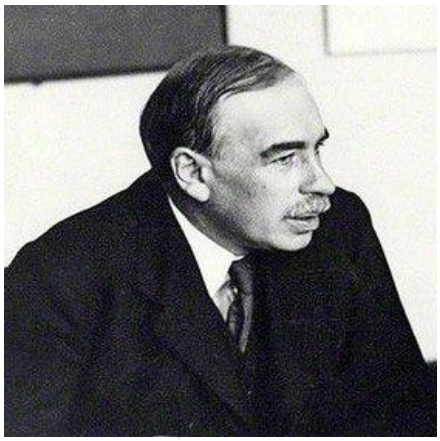

جون مينارد كينز أو **بارون كينز الأول**[7]) بالإنجليزية(John Maynard Keynes : «5 جزيران/يونيو 1883 – 21 نيسان/أبريل 1946» اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي.

تمهيد:

لم يستطع كل من فيشر ومارشال من تقديم تفسيرات مرضية حول العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاوضاع والازمات التي تلت الحرب العالمية الاولى، وخاصة منها أزمة 1929 التي تولدت عنها بطالة كبيرة وتراجع كبير في الناتج القومي العالمي ، حيث لم تستطع النظرية التقليدية تقديم حلول لهذه المشاكل، وفي ظل هذه الظروف تمكن كينز من تقديم إضافة أصلية في التحليل الاقتصادي النقدي وقبلها كان التحليل الاقتصادي الحقيقي الذي يظهر فيه النقد كعنصر فاعل من خلال هذا التحليل لم تعد النقود مجرد ستار يخفي الحقائق، والتي تلعب دورا حياديا بل تؤثر من خلال المتغيرات الاقتصادية، وهكذا أحدث كينز ثورة فكرية على المفاهيم والتحاليل الكلاسيكية وخاصة التشغيل الكامل.

اولا: المعالم الاساسية للنظرية الكينزية.

لقد بنى كينز نظريته على الانتقادات المقدمة على التحليل الكلاسيكي، والذي رفض من خلاله سرعة دوران النقد وركز على أهمية الطلب كجزء من الثروة، كما وسع من نطاق الدخل الذي يتوقف عليه الطلب على النقود، حيث أصبح يشكل بديلا عن حيازة النقود، والذي يعبر عن العائد الذي يمكن تحقيقه الاصول الاخرى، حيث يشكل سعر الفائدة عن عن السندات مؤشرا ينوب عن هذه الاصول.

ومن خلال ما تقدم يمكن إبراز المعالم الاساسية للنظرية الكينزية سوف نستعرضها فيما يلي :

1- **اعتماد تحليل اقتصادي كلي بأدوات تحليلية جديدة** :لقد كان التحليل السائد قبل كينز هو التحليل الجزئي القائم على التحليل الوحدوي، حيث تتجلى النظرة الكلية في إرساء نظرية عامة في النقد والفائدة هذه والاستخدام من اجل حل مشكلات عامة وأهمها البطالة وقد استخدم في ذلك مفاهيم كلية كالاستخدام والمستوى العام للأسعار، والانتاج الكلي، الميل الحدي للاستهلاك، معدل الفائدة، واالانفاق الكلي) ومشكلات النقد وكلها ترتبط بالاقتصاد الكلي، حيث اعتمد كينز في ذلك أدوات جديدة، مثل الميل الحدي للاستهلاك كمعامل رئيسي في نموذجه، حيث حث على الاستهلاك والانفاق، كما استعمل مفهوم تفضيل السيولة واشتق وظيفة تخزين القيمة في النقد.

2- **اعتماد التحليل النقدي وعدم الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي** :حيث رفض النظرية التي كانت سائدة عند الكلاسيكيين التي تقضي بالانفصال بين النقود والاقتصاد الحقيقي، حيث تمكن كينز من إرساء نظرية اقتصادية قائمة على النقد والمؤسسات النقدية والمصرفية.

3- **إدراج وظائف أخرى للنقد: من** خلال تخصيص جزء من الدخل للادخار لتظهر وظيفة جديدة للنقد، وهي وظيفة تخزين القيمة والتي ترتبط بتغيرات النقد عبر الزمن، وظل كينز يدافع عن هذه الوظيفة، حيث يبرر ذلك بدوافع موضوعية ودوافع غريزية، حيث تمثل هذه الوظيفة مقياسا لدرجة الارتياب واتفاقيات خاصة بالمستقبل، فالميل للاكتناز أو تفضيل السيولة حسب كينز لا يؤثر على الاسعار كما اعتقد الكلاسيكيون، وإنما على أسعار الفائدة.

4- رفض قانون ساي للمنافذ.

5- ضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الازمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، و يرى كينز انه من الضروري **تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية** والرفع من مستوى الانفاق العمومي والسياسة النقدية بزايدة المعروض النقدي، أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل عن طريق التضخم.

6- الأجور ليست مرنة تماما، لأن الكثير منها مقيد بعقود واتفاقيات بين مختلف الأطراف، وكذلك الأسعار فقد توجد عوامل قد تحول من تحركها لاستيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة عليها.

ثانيا: نظرية الاستثمار والادخار.

ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن التحليل التقليدي، وكان الدخل الوطني مدخله من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، نستعمل الرموز التالية :

(Y) الدخل، (I) الاستثمار، (S) الادخار، (Q) الانتاج، (C)الاستهلاك.

وعليه فنظرة "كينز" لهذه العلاقة تظهر في المعادلات التالية:

$Y = Q$ ..... (1)

$Y = C + I$.....(2)

$I = Y - C$.....(3)

$Y = C + S$ .....(4)

$S = Y - C$ .....(5)

من المعادلتين (3) و (5) نجد ان

S=I

من هذا الاستنتاج يتبين أن" كينز" لم يأت بجديد على التحليل التقليدي، حيث سلم بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي، وعليه بات الاختلاف بينهما في الاسباب دون النتائج، فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما "كينز" فتوصل إلى عكس ذلك، فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

وبهذا الخصوص (مضاعف الاستثمار) تقوم نظرية " كينز" في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والانتاج والتشغيل، وذلك عن طريق ما يسمى بمضاعف الاستثمار، والذي يقصد به ذلك المعامل العددي الذي يبني مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني والتي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار، ذلك أن الميل االحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار .

فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار (T)، والزيادة في الاستثمار (dI) والزيادة في الدخل (dy)، والزيادة في الاستهلاك (dC) ولما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، وحيث أن هذا الاخير يقاس بالنسبة بين التغير في االاستهلاك (dC) إلى التغير في الدخل (dY) ، وبما أن العلاقة بين المضاعف والميل االحدي للاستهلاك هي علاقة طردية، فكلما ارتفع هذا الاخير ارتفع المضاعف و العكس صحيح، أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار، ستكون الصيغة الرياضية على النحو التالي:

$d Y = T . d I$.....(1)

$T = dY / d I$..... (2)

ولما كان: $Y = C + I$

فإن: $d Y = d C + d I$ ...(3)

او: $dI = dY - dC \ldots(4)$

وبقسمة طرفي المعادلة (4) على dY نحصل على المعادلة التالية:

$$dI/dY = 1 - dC/dY \ldots(5)$$

و بقسمة 1 على كل من الطرفين للمعادلة (5) نحصل على المعادلة الاتية:

$$dY/dI = 1/1 - dC/dY \ldots(6)$$

أي أن مضاعف الاستثمار: $T = 1 / 1 -$ الميل الحدي للاستهلاك

ولما كان الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك

فان مضاعف الاستثمار :الميل الحدي للادخار/ $T = 1$

أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، وتظهر الدراسة أهمية نظرية المضاعف في الواقع العملي ذات آثر بالغة، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري، وكانت هناك طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الانتاج والدخل والعمالة، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار والميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للادخار)، أن نقدر مقدار الزيادة التابعة في الدخل الوطني.

ثالثا: نظرية الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة).

يمثل الطلب على النقود الجانب الآخر المهم في السوق النقدية، وهو المحور الرئيسي في النظرية الكينزية والتي ترى أن للطلب على لنقود ثلاث دوافع أساسية وهي:

1- الطلب على النقود بدافع المعاملات: Transaction Motive

يقصد به الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات، وهذا الدافع يتأثر بعدد من العوامل كفترة الإنفاق وأنماط الاستهلاك وغير ذلك، إلا أن الدخل يظل العامل الأهم، يرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات بعلاقة طردية قوية مع الدخل وعليه نقول:

$$\mathbf{M_d = L_1(Y)}$$

ويمكن تمثيله بيانيا كالتالي:

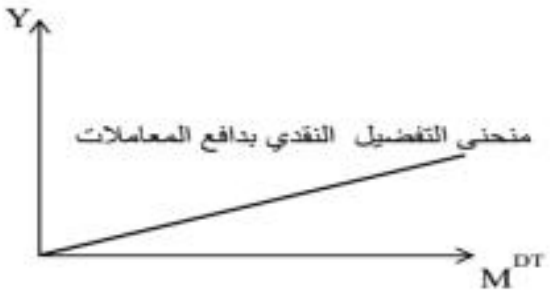

ا -2

لطلب على النقود بدافع الاحتياط (الحيطة والحذر): Precautionary Motive

تطلب النقود ايضا من قبل الفرد والمشروع لمواجهة النفقات الطارئة او الفجائية، كالقيام ببعض التصليحات للموجودات الثابتة للمشروع ، او مواجهة الزيادات الفجائية في الاجور التي تطالب بها نقابات العمال ، او مواجهة نفقات العلاج الطبي او لانتهاز فرصة انخفاض اسعار المواد الاولية، او لانتهاز فرصة تصفية بعض المشروعات ومحاولة الاستفادة من موجوداتها الثابتة، ويعتمد هذا النوع من الطلب على النقود اي لغرض الاحتياط ايضا على حجم الدخل كالتالي:

$$M_d=L_2(Y)$$

وبذلك يصبح الطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة معا , محكوم بمستوى الدخل ويرتبط كلا من الداف عين بعلاقة طردية مع حجم الدخل ويمكن تمثيل هذه العلاقة على النحو الاتي : $Md=Md_1+Md_2$

الطلب على النقود بدافع المضاربة : Speculation Motive

يرى كينز ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بالنقود بشكل أرصدة نقدية عاطلة او غير نشطة بهدف الاستفادة او تحقيق بعض المكاسب الرأسمالية وتجنب الخسائر عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الفائدة في المستقبل، ومن ثم بتغيرات أسعار السندات طويلة الاجل، باعتبار ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، حيث يرغب الافراد في الاحتفاظ بالثروة بشكل ارصدة نقدية مضاربة ريثما تحين الفرصة الملائمة لاستثمارها في السندات في الوقت الملائم، ويمثل الطلب على النقود هنا طلبا على السيولة النقدية البحتة.

يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة وعليه نقول: $Md_2=-L_2(i)$

ويمكن تمثيله بيانيا كالتالي:

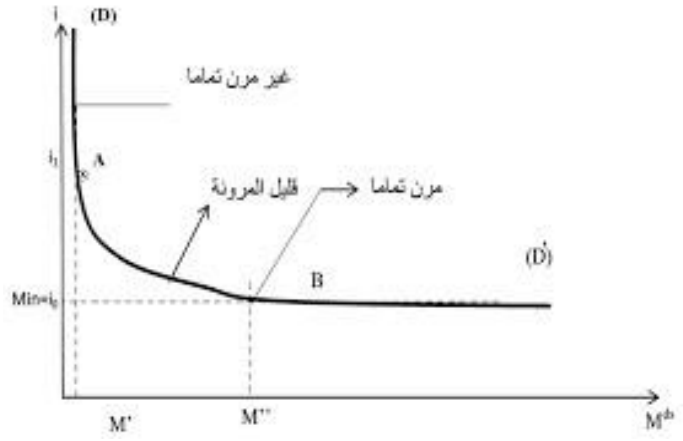

ومما تقدم يمكن القول بأن الطلب الكلي على النقود أو ما أطلق عليه كينز تفضيل السيولة سيكون كالتالي:

$Md=L_1Y-L_2i$

ويمكن تمثيله بيانيا كما يلي:

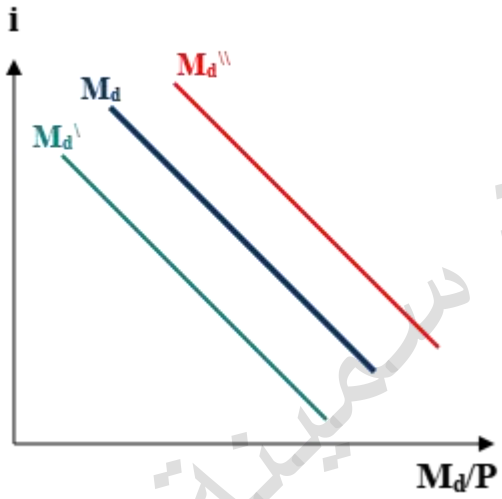

وكما يتضح فإنه إذا حدث وارتفع الدخل يزيد الطلب على النقود، فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين والعكس بالعكس.

رابعا: تقييم النظرية.

كان الفضل للمنهج الكينزي في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، فأفكار كينز هي بمثابة ثورة على مبادئ وقوانين ونظريات التقليديين والكلاسيكين الجدد، وثروة لما قدمه من جهد فكري وعلمي، فقد استطاع بناء نموذجا كاملا عن تحليل الاوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي، لكن ورغم

أ.د. عزيزة بن سمينة

كل الجهود التي بذلها كينز الا أنه تعرض للانتقادات، خاصة فيما يتعلق بسعر الفائدة، فقد رأى أنه يتحدد بعامل واحد فقط والمتمثل في الطلب على النقود لغرض المضاربة أو المعاملات أو الاحتياط، بينما في الواقع هناك عوامل عديدة تحدده وأهمها الدخل.

- افترضت النظرية الكينزية وصول الاقتصاد إلى حالة " فخ السيولة" وهي حالة خاصة قد لا يصل إليها الاقتصاد
- ركزت النظرية الكينزية على حالة الكساد الاقتصادي؛ ولكنها لم تستطع ان تفسر حالة الكساد التضخمي أي ارتفاع الاسعار والبطالة معا.
- في ظل النظرية يعتبر سعر الفائدة من معوقات التشغيل الكامل لذلك يقترح كينز تخفيضه الى الصفر .
- اهتمت النظرية بتأثير الطلب على النقود و عرض المخزون النقدي على سعر الفائدة و لكنها أهملت تأثير طلب قطاع الاعمال و المستهلكين و القطاع الحكومي على التمويل و تكلفته (والتي يمثلها هما سعر الفائدة).
- اعتبر كينز أن سعر الفائدة مستقل عن الطلب على ارصدة الاستثمار و هذا أمر غير واقعي لأن سعر الفائدة لا يمكن تحديده بمعزل عن الكفاية الحدية لرأس المال أو طلب الارصدة للاستثمار .

أ. عزيزة بن سمينة